

قراءة في قرارات مجلس الوزراء الأخيرة (٢-٢)

وزارة الزراعة في منعطف الطريق وصولاً للأمن الغذائي

في تجنب هذا البلد العديد من الأوبئة وتحقيق السلامة الصحية عبر الغذاء السليم ولا أجد صراحة في تسمية وزارة الزراعة «بوزارة الصحة الأولية».

الخلاصة:

أخلص من هذه الكلمات في الأتي:
١ - ضرورة تحول وزارة الزراعة من وضعها الحالي المتمثل في تقديم الإرشاد والتوعية الزراعية والاستعداد لمعالجة المصائب عند حدوثها لا قدر الله إلى كيان موجه وضابط للإنتاج الغذائي ومحدد للاستهلاك المحلي من أجل ضمان كمية الإنتاج اللازمة للمواطن وتحقيق الأمن الغذائي وعدم استنزافه ومعاقبة العابثين بصحة وسلامة المواطنين من ضفاف النفوس من إلقاء بلبنا أو الملل ولو بقلل الأتفس البريئة.

* يتوجب نشر العديد من مراكز المراقبة في جميع مناطق المملكة محجرة بالمختبرات الحديثة والخبرات الفنية المتخصصة.

* الربط الإلكتروني لجميع وحدات الإنتاج الزراعي بقاعدة بيانات الإنتاج.

* إنشاء وحدة لتقدير الاحتياجات الغذائية السنتوية.

* وجود آلية تعاون لتفنيذ القرارات الإمراية

والدواجن والبيض والأربان وغيرها، ورغم ارتفاع الأسعار فإن الحاجة ملحة لتأمين طعام يومنا وغدنا، ولكن تكمن المسببة عندما نقف أن الذي تكبدنا نفاقاً الذهاب للحصول عليه، ما هو الاسم نشرته بأموالنا لنقل به أنفسنا قتلاً بطيئاً بلا رحمة.. إن عدم التقيد

بالاستخدام الآمن والمقنن من الأسمدة والمبيدات والهرمونات الكيميائية المضافة قد يؤدي لا سمح الله إلى القتل الأمراض المزمنة. فمن هو الضابط والحاكم ومن أجل تحديد وصول منتج غذائي سليم إلينا نحن المستهلكين إن وجد سلعة رخيصة الثمن ملوثة بالمبيدات الكيميائية لمصر للعديد من الأمراض التي تنفق الولاة ممثلة في وزارة الصحة عشرات الملايين لشفاء ممتها بسبب ضاعة فاسدة وعمال□ مجرمة ورقابة مهلهة.

إن وزارة الزراعة هي صمام الأمان بعد الله



د.عبدالرحمن بنعبدالعزيز الجبير*

الأسباب التي أتت إلى ظهور هذه الأوبئة في بلادنا؛ هل هو ضعف الرقابة؟ أم قدم والتهراء مختبرات التحليل، أم قلة الخبرة لدى العاملين عليها وعدم متجهج الدورات التدريبية المناسبة؛ أم جميع ما سبق؟ أجد من الصعوبة الإجابة على هذه الأسئلة.

الذي تعلمه جميعاً أن التسمم الذي قضى على المئات من الإبل كان بسبب خطأ في خط الإنتاج ناتج عن عملة غير مدربة ولا مسؤولة. بحد من الله أن النفوق كان في الحيوانات وتم لإدراكه لمحذوية مصابري الغذاء، ماذا يمكن أن يحدث لو كان الخطأ في أحد خطوط الإنتاج الغذائي المخصص للاستهلاك الأمي؟ لن أفكر في أبعد من ذلك.

وفي الجانب الأخر، نخرج من بيوتنا إلى الأسواق المركزية أو أسواق الجملة من أجل تأمين احتياجاتنا من الخضار والفاكهة

من كمية الأمطار الساقطة فيمكن استغلال مزيد من كمية المياه الساقطة بالتوسع في إنتاج الثور إلى خمسة أضعاف الإنتاج الحالي مع تحسين المعملات والجودة للمنتج واختير الأصناف الأعلى إنتاجية مع استهلاك حوالي ٧٠،٥٪ من كمية مياه المطار الساقطة. وعند التركيز على هذا المنتج ورفع إنتاجية النخلة من حوالي ٥٠ كيلو جراماً إلى أكثر من ١٢٠ كيلو جراماً بانتقاء الأصناف الأخرى إنتاجية والأفضل سويقاً وتحقيق مردود اقتصادي يفوق ٥٠ مليار ريال سنوياً. مع فتح صناعات عالمية للعديد من المنتجات الحيولية.

وبالمثل يمكن تقدير الاحتياج المحلي لجميع المحاصيل، ومن ثم تحقيق التوازن في تنوع الإنتاج حسب الربحية الاقتصادية ووزارة المنتج الإنتاج في المنطقة ومنطقية الاستهلاك المحلي.

ثالثاً: للسلامة الغذائية

إن المتبع للوحدات الزراعية في الستين الماضية ليشرع بخلورة الوضع، فمن مصيبة حتى الوادي المتصدع إلى انفطورتا الطيور وأخيراً نفوق الإبل، لقد استنفرت وزارة الزراعة طاقاتها مدعومة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين للقضاء على هذه الأوبئة بأسرع وقت ممكن. ولكن ما هي

ومن المعروف أن الأسعار تعتمد على العرض والطلب. فكلما قل العرض زاد السعر، وعليه يجب تحديد كمية العرض (الإنتاج) لضمان ثباتية السعر عند متوسط الفرد.

وفي الجانب الأخر، يجب أن يكون سعر المنتج يتناسب مع معدلات الاستهلاك المحلي، فليس من المنطقي أن يباع كيلو جرام من الطماطم أو البطاطس بمبالغ زهيدة وهو الذي استهلك كميات كبيرة من المياه، بحيث يجب وضع معدل حدي لقيمة استهلاك الماء لتحديد القيمة الدنيا للمنتج من أجل الاستقرار في الإنتاج.

وفي الجانب الرابع، ما هي المنتجات التي يجب أن يستمر في إنتاجها.. وما هي طريقة الزراعة المثلى. فزراعة الخضار من الأهمية بكان، ولكن ما هو النظام الزراعي الأمثل الذي يحقق هدفي الأمن الغذائي والأمن للمائي؟ فتكون الإجابة غير حالية بأن نظام الزراعة في البيوت المحمية المنكفة هو الأمثل الذي يجب أن يدعم وإيقاف البرامج التقليدية.. ولا أجد مبرراً في زراعة الفواكه مثل البرتقال واليوسفي وغيرهما من انخفاض إنتاجيتها وعدم مواجعتها مع معطم أجواء المملكة العربية السعودية واستبدالها بالتوتور.. حيث يقدر استهلاك النخلة من المياه سنوياً بحوالي ٧٥ متراً مكعباً، بحيث يتم استهلاك حوالي ١،٥ بليون متر مكعب من المياه لإنتاج حوالي مليون طن من الثور بقيمة تتجاوز ٥ مليارات ريال، باعتبار أن عدد النخيل في المملكة العربية السعودية حوالي ٢٠ مليون نخلة. هذه الكمية المنتجة من الثور يقدر استهلاكها بحوالي ١

للمخالفين مع تحديد قانون للمخالفات والعقوبات.

* وجود الدعم المالي المناسب للتجهيز والتدريب والتوظيف، وفق احتياجات الرؤية الجديدة.

٢ - إنشاء مراكز التميز البحثي لتقدير الاحتياجات المائية لجميع المحاصيل الزراعية في جميع مناطق المملكة.

٣ - إجراء الدراسات لتحديد كمية مياه الأمطار التي يمكن الاستفادة منها وأماكن تخزينها.

٤ - إعادة النظر في سياسات البنك الزراعي السعودي، للتحويل من التمويل المباشر إلى المشاركة الفاعلة مع المستثمرين الزراعيين، وفق السياسات الزراعية.

٥ - لا يمكن نجاح طموحات للدولة في تحقيق الأمن المائي والغذائي والسلامة الغذائية بون الاعتماد على التقنيات الحديثة بقيادة الأيدي الشابة للمعلمة وتطويرها وتوطينها، والذي يلزم إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية في الجامعات السعودية للتركيز على الزراعة الذكية.

٦ - السعي إلى استغلال وتطوير الظروف الصعبة مثل استغلال مياه البحار المحسنة في إنتاج الأرز والقمح وغيرها من المنتجات الاقتصادية.

أسأل الله أن يديم على هذا البلد نعمة الأمن والإيمان والعيش الرغيد سالمين من الغلاء والوباء.

* عميد كلية حريملاء
أسستد همتسة الآلات للزراعية